NASS
مـــركـــز نـــون للدراســـات الاستـراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

الانتخابات المبكرة وفوضى تصريحات التأجيل

أ.سعد الراوي

ايلول حزيران 2021

Noon Association
for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

الانتخابات المبكرة وفوضى تصريحات التأجيل

أ.سعد الراوي / نائب رئيس مجلس مفوضية الانتخابات الاسبق

الانتخابات المبكرة هي انتخابات تُجرى قبل موعدها الذي سبق تحديده أي خارج المواعيد الدورية للانتخابات المثبتة قانوناً وغالباً ما تحدد الانتخابات المبكرة بموعد لا يتجاوز شهرين. وفي العراق نطالب بانتخابات مبكرة وقد نتجاوز السنتين لإجراؤها واحتمال تؤجل لأكثر من ذلك.

بشكل عام، تجري الانتخابات المبكرة في النظام البرلماني (عند حل البرلمان) لاتخاذ قرار بشأن قضية ملحّة في ظل الظروف التي لا يتطلب فيها القانون أو الأعراف إجراء انتخابات. تختلف الانتخابات المبكرة عن انتخابات سحب الثقة وتختلف عن الانتخابات التكميلية حيث أن الفائز فيها يستمر لفترة ولاية كاملة على عكس التكميلية التي يقضي فيها الفائز المدة الباقية فقط. يمكن أيضًا الدعوة إلى انتخابات مبكرة في بعض الولايات القضائية بعد حل الائتلاف الحاكم إذا تعذر تشكيل ائتلاف بديل خلال المهلة المحددة دستوريًا.

نظرًا لأن سلطة الدعوة إلى انتخابات مبكرة (حل البرلمان) تقع عادةً على عاتق مَن في الحُكم، فإنها غالبًا ما تؤدي إلى زيادة الأغلبية للحزب الموجود بالفعل في السلطة شريطة أن تجري في وقت مناسب ومع ذلك ممكن أن تأتي الانتخابات المبكرة بنتائج عكسية على الحزب الحاكم، مما يؤدي إلى انخفاض شعبية الحزب الحاكم أو في بعض الحالات فوز المعارضة بالسلطة.

بشكل عام لا يتمتع رئيس الوزراء في ظل هذه الأنظمة بالسلطة القانونية للدعوة إلى انتخابات، بل يجب عليه أن يطلب الدعوة إلى الانتخابات من قِبل رئيس الدولة. في معظم البلدان، يوافق رئيس الدولة دائمًا تقريبًا على مثل هذا الطلب.

في كل دول العالم الديمقراطي هناك توقيتات في مواعيد محددة لأي انتخابات تشريعية أو محلية وسواءً كانت هذه الانتخابات دورية أو مبكرة. وأضرب مثل لدولة استراليا عندما تدعو لانتخابات مبكرة خلال 36 يوم تنجز ونجد برلمان جديد ولا يمكن أن تتأخر أو تؤجل يوم واحد زيادة أو حتى ساعات وفي العراق تم تحديد آخر موعد للانتخابات المبكرة يوم 10 ت1 أي بعد مضي سنتين على المطالبة بالانتخابات المبكرة نرى هناك دعوات للتأجيل أو هناك من يقول إشكالات أمنية وآخر يدعي بعقبات قانونية وثالث يشير بجود بيئة سياسية غير مستقرة بينما يدعي طرف آخر بوجود عراقيل تصنعها أطراف معينة خشية أن تخسر نصيبها في السطلة التشريعية أو التنفيذية .. الخ،

والمتابع يجد خلافاً عميقاً بين من يرفض التأجيل وبين من يطالب بالانتخابات وأزدادت وتيرته في هذه الأيام رغم تصريح مفوضية الانتخابات بأنها أكملت كل استعداداتها وجهوزيتها ليوم 10/10 الفنية واللوجستية والإجرائية،

وتأسيساً لما تقدم لا بد أن نعرج لأسباب هذه الفوضى ونوجزها بالآتي:-

1- عدم استكمال المنظومة القانونية الانتخابية (قانون انتخابات / قانون المفوضية/ قانون الأحزاب / الأنظمة التي تصدرها مفوضية الانتخابات/ الإجراءات والتعليمات/ .. الخ). وأعود لمثال استراليا كنموذج لدولة ديمقراطية نجد أن قانونها الانتخابي 522 صفحة كل تفاصيل الانتخابات فيه والمفوضية الاسترالية كل ما عليها تطبيق ما موجود بنصوص وفقرات القانون، بينما قانوننا الانتخابي لا يتجاوز 20 صفحة مما تضظر المفوضية لإقرار 18 إلى 20 نظام انتخابي لاكمال ما لم يفصّله القانون.
2- ضعف الثقافة الديمقراطية عموماً والانتخابية خصوصاً عند عموم المواطنين وجمع غفير من السياسيين فقد كان لي لقاءات لورش ودورات من عشرات المرشحين ومئات من موظفي وقادة حملاتهم الانتخابية مؤلم أن لا نجد أحداً لديه رؤية واضحة أو قرأ بتمعن قانون الانتخابات أو نظام الحملات الانتخابية الذي أصدرته مفوضية الانتخابات فضلاً عن القوانين والأنظمة الأخرى. أما حال المواطن بين النقد واللامبالاة في كل ما يخص الانتخابات حتى بعض المؤدلجين لأحزاب أو لشخصيات معينة.
3- هناك أشخاص وأحزاب تفكر بمصلحتها الحزبية الضيقة وتقدم هذه المصلحة على مصلحة الوطن.
4- الشكوك قبل إجراء الانتخابات أو الطعن بها وهناك من يتصور الأمر محسوم مسبقاً وقد نرى ذلك من محللين وإعلاميين واكاديميين .. فكيف بعموم المواطنين.
5- عدم وجود تعاون وثيق بين شركاء العملية السياسية {السلطات الثلاث/ مفوضية الانتخابات / الأحزاب السياسية / المنظمات المحلية والدولية/ الإعلام / الناخبون .. الخ } والأمثلة على ذلك كثيرة أسرد أهمها وهو وجود مسودة لقانون انتخابي من مجلس الوزراء وأخرى من رئاسة الجمهورية ووصلت كلاهما للسلطة التشريعية وبقيت تحت أروقة السلطة التشريعية ما يقارب سنة كاملة وتم تشريع القانون الانتخابي الجديد رقم 9 لسنة 2020م بمعزل عن الشركاء البقية وتبين بعد إقراره أن فيه تناقض ببعض فقراته وغموض في أخرى وهناك فصول خارج ضوابط المعايير الدولية للانتخابات.
6- هناك أشخاص وأحزاب فوق القانون وخارج المساءلة وهذه المعضلة أس المشاكل وخصوصاً عندما يكون الدستور والمنظومة الانتخابية غير مفصلة أو غير واضحة في موادها، فأي إشكال سيفسر لصالح الفاعل السياسي وينفذه وفق رؤيته ومصلحته وهذا ما يزيد النقد ويعزز عدم الثقة في الانتخابات خصوصاً والعملية السياسية عموماً وبالتالي يؤدي إلى نسبة مشاركة ضعيفة جداً.

7- عندما طلب متظاهري تشرين بانتخابات مبكرة وبتغيير مفوضية الانتخابات وبتعديل القانون والنظام الانتخابي وحل الحكومة .. الخ مطالب مشروعة لكن غير مدروسة بعناية وبصورة احترافية وهذه المطالب تم تلبية معضمها لكن وفق رؤية الفاعل السياسي وليس وفق رؤية علمية رصينة. والكلام في هذه الفقرة يطول ويحتاج إلى ورقة بحثية مفصّلة.

هذا مجمل غير مفصل لأسباب عدم إمكانية تحديد موعد للانتخابات المبكرة كما في الدول الديمقراطية وما تطرقنا له ليس كل عقبات تحديد الموعد وانجاز الانتخابات فهناك إشكالات أمنية وسياسية وأخرى تدخلات دولية .. الخ.

ولكي لا نبحث عن الإشكالات فقط لا بد أن نطرح رؤية لمعالجة هذه الإشكالات واهمها:-

1- إصلاح شامل متكامل للمنظومة الانتخابية.
2- كسر الفجوة بين شركاء العملية السياسية ولا بد من أن تتخذ جهة عليا في الدولية أو منظمة دولية لها المقبولية في العراق مسؤولية جمعهم وتعزيز الشراكة في العمل ويأخذ كل منهم دوره للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية مع تعزيز الوعي الجماهيري للثقافة الانتخابية.
3- البدأ بحملة {لا أحد فوق القانون وخارج المساءلة} والمطالبة بتنفيذ الدستور والقوانين النافذة على الجميع رغم قصورها لحين تعديل فقراتها أو استبدالها بقوانين مفصلة وواضحة.
4- إن لم يجلس العراقين ونعترف بخلافاتنا ويقبل أحدنا الآخر ونتحاور ونتسامح وكلنا نعيش تحت سقف الوطن ولا فرق بين زيد وعمر .. الخ ستبقى الإشكلات التي هي أُس تدخل الدول الكبرى إو الإقليمية أو العربية فدائماً يتدخلون من ثقوب خلافاتنا. فلا الأمم المتحدة ولا أي دولة تستطيع أن تحسم إشكالاتنا وترسم طريق الخلاص وتعبد طريق الديمقراطية مهما بلغ تدخلها أو قوتها.

هذا موجز لاشكالات قضية إقرار الانتخابات المبكرة او تأجيلها مع إعطاء بعض الملاحظات لتفادي تكرار هذه الفوضى وتعمم هذه الإشكالات لكل الثغرات والعقبات التي تعيق اجراء انتخابات حرة نزيهة بمعايير دولية.